

أبو هريرة

[128] فأين أولوا النظر يمعنون في هذا العهد ليعلموا أنه - على اختصاره - لا يقل وزنا عن نصوص يوم الغدير فان الاداء عن رسول الله صلى الله عليه وآله المختص به وبعلي المنفى في هذا الحديث عن سواهما انما هو الاداء التشريعي الكاشف عن حكم الله في الواقع ونفس الامر المعصوم عن الخطأ عصمة القرآن عنه فيكون بمجرد حجة قاطعة يجب على الامة التعبد به كما يجب عليهم التعبد بأحكام القرآن العظيم والذكر الحكيم. يدل ذلك على أن هذا هو المراد اجماع الامة على اباحة الاداء عن النبي صلى الله عليه وآله - على غير هذا الوجه - لكل عالم بقوله سماعا منه أو استنباطا صحيحا من سنته فان الصحابة كانوا يؤدون عنه ما سمعوه من اقواله وما رأوه من أفعاله وكان المجتهدون بعدهم يؤدون عنه ما استنبطوا من الادلة الشرعية فلو لم يحمل الحديث على ما قلناه لم يبق له معنى يصح حمله عليه. ويؤيد هذا قول رسول الله صلى الله عليه وآله: علي مع القرآن والقرآن مع علي لا يفترقان (1) وقوله صلى الله عليه وآله: رحم الله عليا اللهم أدر الحق معه حيث دار (2) إلى كثير من أمثال هذه النصوص التي ترمي إلى عصمته، (ربنا آمنا بما انزلت واتبعنا الرسول فاكتبنا مع الشاهدين). (المبحث الرابع): فيما كان من اعداء علي من المكر به، والبغي عليه وما كان من دجاجيلهم في صرف خصائصه عنه، وما تزلف به أبو هريرة إليهم من تحريف هذا الحديث. إن اعداء علي من المنافقين، وحسدة فضله ومنافسيه من الناكثين والقاسطين، والمارقين، ولا سيما أهل الحول والطول منهم كمعاوية وأعوانه

(1) أخرجه الحاكم وصححه على شرط الشيخين في ص 124 من الجزء الثالث من مستدركه واورده الذهبي في تلخيصه معترفا بصحته. (2) أخرجه الحاكم في الصفحة نفسها على شرط مسلم. (*)